

من يكن وارثا لعقده رده وتكون حصة بقية ذلك المورث مودة او قلته او القضاة بلحاظ
حصة لومون وارثه قبله او حدث له وارث اخر يوارثه بدهن او اقله او علقوا حاشا
للرثه وروى ابو بكر عنده انه يميز وجوده وقت الرده ولا يبطل استحقاقه مودة بل يحل
وارثه وروى عنده انه يميز كون وارثا عند موت الميراث قبله والقضاة بلحاظ وهي الاصح
لان الميراث بعد التقاض السبيل ثابوا كالموجود عند انشاء السبيل الا ترى ان الزيادة
التي تحدث من البيع قبل التقاض تجعل الميراث عند انشاء العقد وبنوعه امارة المسئلة اذا ملك
او قبل او قبض عليه بالحاق وهو في العدة لا يصادف الزيادة اذ الرده عند ملكه الميراث لانها
سبب الموت والميراث لا يرتفع بها الا ان تكون مريضة ويعتقد مدبره وامهات اولاده بعد
الحكم بلحاظ لان ذلك بمنزلة الموت وعمل الميراث في العدة لان الدين الموجب بصحح الابع
الميراث وانما الرده لسبب الورثه اذ لا يرتب منها فم تحققت بل في خلاف الميراث عند
ايح كونها وارثا في الحال او في المال بالحاق وحاقه بدو الميراث مع التحليل بلحاظ كالموت
لان بصيرين اهل الميراث وهو اموات في حق احكام الالام لانقطاع ولاية الالام عنده كما
انقطع عن الميت الميراث ويدل عليه قوله تعالى واوهم ان كان ميتا احببا ولا بد من الحكم
لان ليس يحكم الاحكام الالهية فاذا انفصل بطلت وصحح جانب عدم المود صار حكما ونفقات
الميراث اقام بعضها فانها في الاتفاق والاصلاح والتمثيلاد وبقول الهية واستقاط الشفعة لان
لا يتقضى تمام الولاية ولا الاحقية للصححة صححة هذه النفقات من العدم قبضه ولا
وبعضها البطل بالاتفاق كالكسح والذبح لان الحل لهم بقدر المدة ولا له وبعضها في
الاتفاق كالمفاوضة لانها تنقطع المامات ولا مساوت بينهما في المثل والبيع والشراء
والرهن والاجارة والهبة والاعتاق والتكبير فهذه النفقات مختلفة في توقفها ان

اسم نفقت وان مات او قبل عارضة او سكر بلحاظ بطل عارضة وعندها نفقت هذه
النفقات لان عارضا يكون نفقة ما يفرضه الصبي حصة بعينه شرعية من كالمال وعمل
نفقة كما يفرضه الميراث حصة بعينه شرعية من الثلث لهما ان حصة التصرف نفقة الاهلية
وهي شئت بالخطا سواها المقامه ثابتة ولو نزلت للكل لا ورثة الا ترى انه لو ولد له ولد
بعد الرده ستة اشهر فصاعدا من امراه مسلمة لولده مسلمة ورثة لوفيات ولده قبل حكم
القبا لموت الابن واذا كان النزال مقصورا على الميراث ثبت انه ملك قائم فحده تصرفه
نفذوله انه حرفة مقهور تحت ادينا حقة يقبل ولو نسيه ما فهو اسير لا يملك وما
يكسب ويطلق تصرفا غير ان الالام مجرمه لبقا الاجبار على الالام فقلنا بتوقف نفقة
لنوقفه حال بين القتل والالام ولا يصح رده بحدوث وصي وسكنا لا بصحابة لانها تبني
على الاعتقاد بخلاف ما اذا كانا يعقلان ويصير اسلام الصبي للميراث عند نفي احكام الالام
بوالاخيرة حقة لا يرتب اوجبه ان كانا كافرين لا يرد عن حاشا بل على الميراث قال كل من ولد
يوال على الفطرة حقه يورث من ثمنها باسائر الكفر وصحبه رسول الله عليه
اسلمه على من الالام وهو وصي ذكرين جعفر بن اسمعيل بن خزيمة وذكر القتيبي انه ابن سبع
سنين كذا في تبين الحمايق **فصل في النفقة** والنفقة طوارح فانها لم يورثوا لكونها طوارح
فهي من اقساما فانها على يديها وقال عاترة اخواتنا نفق علينا وقد روي الاختيار اهل البي
كرفقة لهم نفقة يتقبلون ويحتمون وبها تكون اهل الميراث ويقولون الحق معنا ويدعون
الولاية فان الحكم اهلهم يدعون الالام فيكشف تبينهم لان عليا ربه بنت عبد الله بن علي بن
الاهل حرة في دعاهم الى الصبي التوبين ونظره قبل فتا الميراث لا يرجي توبته ونفقه
اشهر دفعه بالذكورة كما قال الله تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وهو اعون

روى عن حرة انه كان يبيع

فانها